

بمعاملته عامة المرادين بسببها وما زال ذلك بهم الى ان تجزئهم الاعتقاد
 اني بطلان كل طريق سواه اولعنه واخرهم الى المباحة بكثرة الاستباح
 والمضاهات في وجوه الاستباح وصاروا يكرهون الكثر الناس استباحا
 من اصحابهم وافواهم في التجمل في جمع ذلك من عليهم واضطربهم ذلك
 للكذب الصراح على الكرامات وغيرها وذكر ما قيل اليه للمؤمن من الكيمياء
 وغيرها عن شيوخهم الى غير ذلك وهذا كله باطل ليس من طريق الشيخ
 في شي بل انما طريق الشيخ رحمه الله خاص لمخصوصين كما سنبينه ان شاء
 الله تعالى فلا يصح تعميمه وينقل عنه لوراثه فيجزيه بحسب ما يقتضيه
 نظره ولهذا ذهب ولي عمه من بعد الشيخ ابو عبد الله المهدي
 رحمه الله حتى كان بعض قوما افرغوا بحلف ولا يستدلوا به على غير طريق
 شيخه لما راى من اختلاف حاله في السرية وغيرها وليس الامر كذلك
 بل هو الذي على طريقه حقيقة لكن الشيخ وجد من مريدية نفسا اقتضى
 له وجود المطالبة والمعاملة بما ذكر عنه من الامور مدارة لعل
 قلوبهم وكانواعا وتيرة واحدا وامتارين ووارثه لم يجد
 ذلك النفس منهم فاعلم بخلافه بل اخذ في نفسه بذلك وذلك
 ان اساس الفتح يختلف والمدد على قدر القابل والقابل وقد يكون
 ذلك من مادة اوفى مواد ثم يختلف لتختلف تلك المواد والشروط
 والامرك ذلك ويبدل على ان الشيخ رحمه الله اخذ عليه ناس فلم يلزمهم
 بسبب مما الرمه من هو ملازم له فاعرف ذلك وسيظهر لك ما بعد
 في تفاصيل مسالهم وبالله التوضيح **مسألة** في ذكرها
 بنيت عليه طريقهم تاصيلا وتفصيلا وما اعتمدوه فيكاره او قبوله

اما

اما اصول شيخهم رحمه الله فثلاثة اولها مخالفة النفس بكل وجه وعلى كل
 حال والغلط فيه من حيث نعم ذلك والعقد له مجرد ايام التوجه
 فيه لان مخالفتها ليس من مقصود الذاته بل موافقة الحق فيحتاج اليه
 التفصيل في النظر والمعاملة فكل ما باعد عن الحق من موافقة فتركه
 لا زمر وهو العاكب على الحركات فذلك رعب الناس في مخالفتها مطلقا
 وكل ما وافق الحق من هولها فان كان قصده الحق الذي جامعه فالصوي
 مفعي وان كان مقصود الهوى فان كان مما يسع تركه نداء او اباقة لمخالفتها
 فيه مطلوب وان كان مما لا يسع تركه فيجب مجاهدة النفس في ترك الصوي
 ولا بد من العمل به لعدم قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما اذا وافق الحق للهوى
 فذلك الشهيد بالربيد انتهى وفي القرآن ما يدل عليه مجزومه والله اعلم
 الثاني مفارقة المعتاد من مباح وغيره حتى لا يجر الحال الى سبب
 غيرت او نقلها عن محلها كالقنوت قبل الركوع والاحزاب ليس معتادا مما
 هو مستحب وتأكيد امره الاجد لاحد فوقه كوقوفها تحت الخيمة والاختلا
 ببعض المندوبات لجماعا او ما يقرب من الاجماع كما خيرا الصبح الى اخر وقتها
 وان كان ابو حنيفة يقول به وترك بعض الفرائض حرمها على بعض الموالف
 كترك قصا الفوايت وتأكيد امر الرواتب وهذا كله وان كان لا يصح التحا
 للخلاف فيه فقد يصح مع الاصافة لغيره فانما ينكر لاصافته الي غيره
 وباتخاذة مذهبا يفرق الله للانضال ويشهره في عموم الناس وربما استند
 لذلك بقوله الاجر على قدر المشقة وليس الامر كذلك بل الاجر على قدر
 الاستباح ولو كان على قدر المشقة للزم ان يكون شيء من الاعمال افضل من
 الايمان والمعروف والذكر وهذه افضل اجماعا وقوله عليه السلام اجرك

لو
 قص
 على قوله الاجر على قدر
 الاستباح